الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في بعض الدول وإمكانية الاستفادة منها بالمملكة العربية السعودية (دراسة مقارنة)

Partnership Between Universities And The Private Sector In Some Countries And The Possibility Of Benefiting From It In The Kingdom Of Saudi Arabia (A Comparative Study)

إعداد

ريم غازي بنيه الحازمي

Reem Ghazi Baniya Al-Hazmi

باحث ماجستير في التربية الدولية المقارنة – جامعة جدة

د. منى محمد علي الصانع

Dr. Mona Muhammad Ali Al-Sanea

أستاذ مشارك بقسم إدارة واصول التربية – جامعة جدة

Doi: 10.21608/jasep.2024.348305

استلام البحث: ٧ / ١ /٢٠٢٤

قبول النشر: ٢٤ / ١ / ٢٠٢٤

الحازمي، ريم غازي بنيه و الصانع، منى محمد علي (٢٠٢٤). الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في بعض الدول وإمكانية الاستفادة منها بالمملكة العربية السعودية (دراسة مقارنة). ***المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر،٨(٣٧) أبريل ، ١٦٥ – ٢٠٠.

http://jasep.journals.ekb.eg

الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في بعض الدول وإمكانية الاستفادة منها بالمملكة العربية السعودية (دراسة مقارنة)

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن شراكة الجامعات مع القطاع الخاص في كلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وإمكانية الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية. وقد تمثلت أشكالية الدراسة في وجود قصور واضح في الشراكة ما بين الجامعات والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، والحاجة الماسة للتعرف إلى استراتيجيات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في بعض الدول المتقدمة في هذا المجال والاستفادة منها في المملكة العربية السعودية، واقتصرت الدراسة على بعض الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا والمملكة العربية السعودية؛ وفي هذا السبيل، تم اختيار (جامعة ييل، وجامعة ستانفورد من الولايات المتحدة)، (وجامعة جنوب أستراليا، وجامعة ماكواري من أستراليا)، (وجامعة الجوف، وجامعة الملك عبدالعزيز من المملكة العربية السعودية). واستخدمت الدراسة المنهج المقارن من خلال مدخل جورج بريداي بخطواته الأربع: الوصف والتفسير والمقابلة والمقارنة، وتم رصد الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص بدولتي المقارنة في ضوء القوى والعوامل المؤثرة فيها، وأجريت مقابلة بين المعلومات التي تم جمعها، بقصد تحديد أوجه التشابه والاختلاف بينها وتفسيرها في ضوء مفاهيم العلوم الاجتماعية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها: أن الجامعات السعودية أولت اهتمامًا خاصًا بالشراكة بينها وبين القطاع الخاص، وعملت على تحقيق أهداف الخطة المستقبلية لتطوير التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية والتي تتضمن أهمية الاستمرار في دعم تمويل الجامعة، وتنويع مصادر التمويل. وأوصت الدراسة بأن يتم وضع التشريعات والقواعد التنظيمية اللازمة لضبط العلاقة بين القطاع الخاص والجامعات في وضع سياسة شراكة محددة ومشتركة بينهما، وأن يتم وضع تشريعات تنظيمية تحقق الاستمرارية للعمل المشترك بين الجامعات والقطاع الخاص، وأن يتم تحديد احتياجات قطاع الأعمال في البيئة المحيطة بالجامعات من أجل تحديد مجالات الشراكة بدقة.

Abstract:

The study aimed to reveal the partnership of universities with the private sector in both the United States of America and Australia and the possibility of benefiting from it in the Kingdom of Saudi Arabia. The problem of the study was represented by the presence of a clear deficiency in the partnership between

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

universities and the private sector in the Kingdom of Saudi Arabia, and the urgent need to identify strategies for partnership between universities and the private sector in some advanced countries in this field and to benefit from them in the Kingdom of Saudi Arabia. The study was limited to some universities in USA, Australia and Saudi Arabia; In this way, (Yale University and Stanford University from the United States), (University of South Australia, and Macquarie University from Australia), (Jouf University, and King Abdulaziz University from the Kingdom of Saudi Arabia) were chosen. The study used the comparative approach through George Briday's approach with its four steps: description, interpretation, interview and comparison. The partnership between universities and the private sector in the two comparison countries was monitored in light of the forces and factors affecting it, and an interview was conducted between the information collected, with the intention of identifying similarities and differences between them and interpreting them in light of Social science concepts. The study reached a number of results, the most important of which are: Saudi universities paid special attention to the partnership between them and the private sector, and worked to achieve the goals of the future plan for developing university education in the Kingdom of Saudi Arabia, which includes the importance of continuing to support university funding and diversifying funding sources. The study recommended that the necessary legislation and regulatory rules be developed to control the relationship between the private sector and universities in developing a specific and joint partnership policy between them, and that regulatory legislation be developed to achieve continuity in joint work between universities and the private sector, and that the needs of the business sector in the environment surrounding the universities be identified in order to determine Partnership areas precisely.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

Keywords: Kingdom of Saudi Arabia - America - Australia - Universities and the private sector - development - comparative study - consulting - partnership - private sector.

المقدمة:

شهد العالم في السنوات الأخيرة عددًا من التحديات والتغيرات في المجتمعات والاقتصاد والعلم والمعرفة، حتى أصبحت ثروة الأمم تقاس بما تمتلكه من رصيد معرفي، وأصبحت المعرفة هي القوة التنافسية، لما تشكله من عوائد إنتاجية وفكرية، وعلمية للدول، والمجتمعات، والأفراد.

ويعد التعليم العالي أداة للتحديث والتطوير والتقدم التكنولوجي، فهو يعد مسؤولًا عن التقدم العلمي، والحضاري والثقافي في الدول، بفضل ما تخرجه الجامعات من كوادر علمية مؤهلة (محريق،٢٠٢٠). تساعد هذه الجامعات، وتساند التطور الاقتصادي والاجتماعي، وإعداد الخريجين لسوق العمل (عبد الله،٢٠١٩).

وتؤكد معظم رؤى جامعات العالم ورسالاتها وأهدافها عدة أمور، منها تطبيق المعرفة لتحسين المجتمع الإنساني، وتوسيع حدود هذه المعرفة بالشراكة مع المجتمع، وتطوير أنظمة البحث العلمي، وتحسين نوعية الحياة للجميع (عبد الله،٢٠١٩). وذلك يتطلب تعاونًا وثيقًا بين الجامعات والمؤسسات المختلفة لمعرفة قدرة الجامعة العلمية والتكنولوجية ومعرفة حاجات المؤسسات الإنتاجية والقطاع الخاص (المراغي،٢٠١٦).

وقد ازدادت أهمية الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، حيث اتخذت العديد من الصيغ منها: الاستعانة بخبراء وكفاءات عالية في العمل الإنتاجي للتدريس، وتدريب الطلاب على الانخراط في مهن ووظائف سوق العمل المطلوبة في أماكنها وإنشاء مراكز مهنية في الجامعات، وتقديم دورات تدريبية للعاملين في القطاع الخاص، واعتماد مداخل جديدة لاحتياجات سوق العمل (الأحمد،٢٠٢٠). وتعتبر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص مصدرًا لتمويل المشروعات التي تعود بالنفع على المجتمع (عيسى،٢٠١٨).

ونتيجة للتطور السريع لتقنيات المعلومات والاتصال والمعرفة، وتقلص الموارد والاعتمادات المالية للجامعات، والاتجاه إلى تحسين جودة مخرجاتها وتطوير تعليمها وتدريبها، كان هناك اتجاه لكثير من الجامعات في الدخول في اتفاقيات شراكات تعاونية تعليمية وتدريبية مع القطاع الخاص، لتحقيقها للأهداف المشتركة للقطاعين (درادكة ومعايعة،٢٠١٤).

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

مشكلة الدراسة:

على الرغم من الجهود التي تبذلها وزارة التعليم، وانطلاقًا من رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ لتعزيز الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، فإن ثمة دراسات تشير إلى بعض أوجه القصور في هذه الناحية؛ فعلى سبيل المثال، أكدت دراسة مراد(٢٠١٦) أن البحث العلمي بالجامعات السعودية غير موجه لخدمة الاقتصاد الوطني، ولا يرتبط بخطة أو هدف أو حل للمشكلات في القطاع الخاص، ويتصف بعدم وضوح الرؤية؛ كما أن مؤسسات البحث العلمي في الجامعات تفتقر إلى التنظيم العلمي للابتكار، وتحتاج إلى بناء علاقة شراكة فعالة بين الجامعات ومنظمات الأعمال، لتطوير الأداء وتعزيز القدرة التنافسية وتحقيق الجودة المطلوبة. كما أظهرت نتائج دراسة الدهمش (٢٠٢١) أن المناهج التعليمية المطبقة في الجامعات السعودية، لا تسهم في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، فهي تركز على الجانب الأكاديمي النظري. وهذا ما يدل على أهمية دور القطاع الخاص في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠؛ وأوصت الدراسة بضرورة الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات لخفض معدل بطالة خريجي الجامعات السعودية، وتعزيز التعاون بين القطاعين لإيجاد فرص وظيفية لخريجي الجامعات؛ كما أوصت بضرورة تنوع مصادر تمويل الجامعات، وتشجيع القطاع الخاص وتحفيزه للمشاركة في تمويل الجامعات، والاهتمام بمراكز الأبحاث وتطويرها، والتركيز على الأبحاث التطبيقية لاستثمارها في تمويل الجامعات السعودية وفق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

وفي ضوء ما سبق، تظهر الحاجة للتعرف إلى استراتيجيات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في بعض الدول المتقدمة في هذا المجال، للاستفادة منها في المملكة العربية السعودية. ومن ثم، يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: **كيف يمكن الاستفادة من الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في بعض الدول وإمكانية الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية؟**

وتنبثق من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

١- ما الإطار المفاهيمي للشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص؟
٢- ما واقع الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية في ضوء القوى والعوامل المؤثرة فيها؟
٣- ما واقع الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في أستراليا في ضوء القوى والعوامل المؤثرة فيها؟
٤- ما واقع الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية في ضوء القوى والعوامل المؤثرة فيها؟

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

٥- ما أوجه الشبه والاختلاف في الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في كلٍّ من المملكة العربية السعودية ودولتي المقارنة؟

ثالثًا: أهداف الدراسة

١- التعرف إلى خبرة الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية في ضوء القوى والعوامل المؤثرة فيها.
٢- التعرف إلى خبرة الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في أستراليا في ضوء القوى والعوامل المؤثرة فيها.
٣- استعراض الجهود التي قدمتها المملكة العربية السعودية في تطوير الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في ضوء القوى والعوامل المؤثرة فيها.
٤- الكشف عن مواطن أوجه الشبه والاختلاف في الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في كلٍّ من المملكة العربية السعودية ودولتي المقارنة.
٥- وضع إجراءات مقترحة لتطوير مفهوم الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية في ضوء خبرات دولتي المقارنة.

رابعًا: أهمية الدراسة

الأهمية النظرية

تواكب الدراسة رؤية المملكة ٢٠٣٠ ومبادراتها لوضع إطار عمل لضمان المواءمة بين مخرجات التخصصات الجامعية، واحتياجات سوق العمل، وتوسيع الشراكات الاستراتيجية الكمية والنوعية بين القطاعين العام والخاص.

الأهمية التطبيقية

(١-٤-١) تفيد الدراسة قادة الجامعات في تطوير استراتيجيات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص وسبل تفعيلها، ومجالاتها.

(١-٤-٢) تفيد الدراسة أعضاء هيئة التدريس في معرفة دورهم في تفعيل ودعم الشراكة بين الجامعات، والقطاع الخاص.

(١-٤-٣) توجيه أنظار مؤسسات القطاع الخاص إلى أهمية عقد شراكات مع الجامعات، والتعرف إلى خبرات الدول المتقدمة في مجال الشراكة بين الجامعات، والقطاع الخاص.

خامسًا: مصطلحات الدراسة

- الشراكة لغة:

شَراكة [مفرد]: علاقة تقوم على التَّعاون وتبادل المصالح في شتَّى المجالات بين كيانين "شَراكة اقتصاديّة" (عمر، ٢٠٠٨).

- **الشراكة اصطلاحًا:**

وتعرف الشراكة في الاصطلاح بأنها:

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

تعاون بناء بين عدة أطراف حكومية وغير حكومية تقوم على أسس وقيم مشتركة بهدف تعزيز حق جميع الأطراف المشاركة في صنع وتنفيذ وتقييم القرار من خلال علاقات تبادلية يتوافر من خلالها تحديد أدوار ومسئوليات كل طرف في إطار من تحقيق المنفعة العامة. (علي،٢٠٢٠)

- **القطاع الخاص:**

ويعرف بأنه:

نشاط غير طوعي غير حكومي أو شبه حكومي يقوم به كيان وطني أو كيان أجنبي مانح أو منفذ لبرامجه، ويكون النشاط ذا أغراض اجتماعية أو تنموية مختلفة، وتحكم هذا القطاع قوانينُ السوق، حيث إن القطاع الخاص هو عمل مبذول داخل نطاق سوق العمل، أي عمل يبذل لأسباب الحصول على مقابل مادي أو نقدي. (تعالبي، ٢٠١٥)

- **الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص:**

هي اتفاقية تعاون بين وزارة التعليم ومنشأة خاصة ويتمثل هذا التعاون بالتشارك في الخبرات، والأصول المتاحة لكلا الطرفين لإيصال خدمة أو منتج للنفع العام، بالإضافة إلى إتاحة المشاركة في المصادر والمخاطر، والأرباح المحتملة نتيجة هذا التعاون، وتسعى وزارة التعليم من خلال تلك الشراكات إلى الإسهام في النهوض بالقطاع الخاص دعمًا وتطويرًا، ومدّ جسور شراكات مستدامة لتنفيذ خطط التنمية، وتحقيق الأهداف، والغايات الوطنية من أجل رفاهية الوطن والمواطن، وتسهيلًا للإجراءات (وزارة التعليم).

وتُعرف الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص بأنها:

"تبادل اتصال ثنائي الاتجاه وسلسلة من التفاعلات بين قطاع التعليم والتدريب وعالم العمل" (Glenford et al., 2019, 51).

وتعرفها الباحثة إجرائيًا بأنها: العلاقة التعاونية المشتركة بين الجامعات والقطاع الخاص والإنتاج، في تحقيق المنافع والخبرات المتبادلة وفقًا لحاجة المجتمع في تحقيق التنمية المستدامة. وتشمل مجالات: التعليم المستمر، التدريب، الاستشارات، البحوث التطبيقية والتعاقدية، تحسين المناهج التعليمية والأكاديمية.

سادسًا: حدود الدراسة

الحدود الموضوعية:

تتناول الدراسة الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا، وإمكانية الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية من خلال المحاور: (مفهوم الشراكة – نشأتها وتطورها – أهميتها – أهدافها – مجالاتها– آلياتها

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

وطرق تنفيذها – القوى والعوامل المؤثرة في الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص).

سابعًا: منهج الدراسة وإجراءاتها

تستخدم الدراسة المنهج المقارن من خلال مدخل جورج بيريداي الذي يعتمد على جمع المعلومات وتنظيمها، وتصنيفها وتبويبها بشكل دقيق. ويقوم بدراسة نظام تعليمي في منطقة واحدة مشتركة الخصائص، أو دراسة نظام تعليمي في أكثر من منطقتين (فتحي وزيدان،٢٠٠٣).

ثامنًا: الدراسات السابقة

(١-٨-١) دراسات باللغة العربية

١- دراسة الشثري (٢٠١٤)، وعنوانها "جامعات الشركات كمدخل لتفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية"

سعت الدراسة للتعرف إلى مدى إسهام تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) في تحقيق فوائد للجامعات الحكومية والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية، والتعرف إلى متطلبات تطبيق الشراكة الجامعية ومعوقاتها بين الجامعات الحكومية والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية. ولتحقيق ذَيْنِكَ الهدفينِ، استخدم الباحث المنهج الوصفي على عينة الدارسة و هي (٧٧) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وعلى (١٣٤) عضوًا من جامعة الملك سعود، وتم إعداد استبانة مكونة من (٥١)، وأكدت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (0,05) باختلاف الجامعة واختلاف الكلية واختلاف الدرجة العلمية واختلاف الكلية في كل جامعة على حدة؛ كما توصلت الدراسة إلى أن تفعيل الشراكة سيجعل الجامعات على تواصل حقيقي مع التنمية والمجتمع، وسيساعد على افتتاح برامج جديدة بالجامعات وفقًا لاحتياجات المؤسسات الإنتاجية، وسيعمل على تهيئة الموظفين الجدد وإكسابهم الكفايات اللازمة.

٢- دراسة مراد (٢٠١٦)، وعنوانها "سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في التنمية الإدارية بالمملكة العربية السعودية"

سعت الدراسة للتعرف إلى كيفية تنمية الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص وتعزيزها، والاستفادة منها في تحقيق التنمية الإدارية في القطاع الحكومي، والتعرف إلى أنواع الشراكة ومعوقات تعزيز الشراكة وتحدياتها، واستعراض نماذج تطبيقية ناجحة لبعض الدول. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت نتائج الدراسة حاجة الجامعات ومنظمات الأعمال إلى إقامة علاقة شراكة فعالة تسهم

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

في تطوير أداء منظمات الأعمال وتعزيز القدرة التنافسية للجامعات وتحقيق الجودة المطلوبة في برامجها ومخرجاتها.

٣- دراسة بوحديد وآخرَين (٢٠١٧)، وعنوانها "الشراكة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص: التجربة اليابانية والماليزية نموذجًا"

سعت الدراسة للتعرف إلى مفهوم الجامعة والأدوار الحديثة لها، والتعرف إلى ماهية الشراكة المجتمعية، وإبراز أهمية تعزيز علاقة شراكة مجتمعية فعالة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص، وعرض تجربة دولتي اليابان وماليزيا. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في استعراض المفاهيم المتعلقة بالجامعة والشراكة المجتمعية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أهمية تعزيز علاقة شراكة مجتمعية فعالة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص في تنمية مصادر التمويل وتفعيل أدائها الأكاديمي.

٤- دراسة محمد (٢٠١٧)، وعنوانها "تفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والقطاع الخاص في ضوء خبرات وتجارب بعض الدول المتقدم"

سعت الدراسة للتعرف إلى معوقات الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والقطاع الخاص، وعرض تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال، والاستفادة منها في وضع تصور لتفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والقطاع الخاص. ولتحقيق هذه الأهداف، استخدمت المنهج الوصفي، وطبقت الدراسة على عينة بلغ عددها (٣٧٥) من أعضاء هيئة التدريس بجامعات القاهرة وأسيوط وجنوب الوادي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات الدراسة في معوقات الشراكة البحثية تعزى إلى متغير الدرجة الوظيفية، في حين وُجدت فروق دالة إحصائيًا بين مجموعات الدراسة في محور متطلبات الشراكة البحثية عند مستوى الدلالة (0,05) لصالح المدرسين، ووجود معوقات تحد من عملية الشراكة البحثية، بعضها يرتبط بالجامعات، والبعض الآخر يرتبط بالقطاع الخاص. ولتحقيق الشراكة البحثية بين الجامعات والقطاع الخاص لا بد من توفر المتطلبات المرتبطة بالجوانب التشريعية والقانونية والتنظيمية، والأكاديمية، والمادية، والبشرية. وأوصت الدراسة بتشجيع مؤسسات القطاع الخاص ذات النشاط المشترك على تكوين تجمعات لدعم الأبحاث العملية بالجامعات.

أولًا: تمهيد

التعليم عملية أساسية وحيوية في تنمية المجتمعات وتحقيق التقدم والازدهار، فهو يمثل الوسيلة الرئيسة لنقل المعرفة والتكنولوجيا وتطوير المهارات. كما أنه عملية مستمرة مدى الحياة، حيث يؤثر التعليم في حياة الأفراد والمجتمع. ولأهمية استمرارية التعليم لمواكبة التحديات والتحولات الاجتماعية، والتكنولوجية،

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

والاقتصادية، يجب أن يكون التطور عملًا مستمرًا ومشتركًا بين الحكومات والمؤسسات التعليمية والقطاع الخاص والمجتمع بأسر.

وتقوم العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص من خلال التعاون والشراكة فيما بينها في العديد من المجالات المختلفة، من أجل تحقيق فوائد متنوعة لكلا الطرفين.

ثانيًا: مفهوم الشراكة:

الشراكة أحد أبرز المفاهيم التي انتشرت في المجالات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والبحثية، وقد جذب هذا المفهوم انتباه العديد من الباحثين في هذه المجالات حيث إنها من الأساسيات التي تقوم عليها التنمية المستدامة. وتعرف وزارة التجارة السعودية الشراكة بأنها عملية منظمة تعزز العلاقات مع القطاع الخاص لتحسين جودة الخدمات وضمان وصولها إلى العملاء والمستفيدين بشكل مباشر. فهي تقدم العديد من الخدمات والمبادرات والمشاريع لتبادل الخبرات ونقل المعرفة وتقليل التكاليف (وزارة التجارة،٢٠٢٣).

وتعرف الشراكة أيضًا، بأنها علاقة تنظيمية مؤسسية تعاونية بين طرفين أو أكثر، تحدد فيها الأطراف المشاركة الفاعلة أدوارها ومسؤولياتها بوضوح ودقة، وتستفيد من الأطر المتفق عليها لتنفيذ الاتفاقية (محمد، ٢٠١٦).

وعرفها بوحديد وآخرَين (٢٠١٧) بأنها عبارة عن نشاط تعاوني بين الجامعات والقطاعات الخاصة من مختلف الجنسيات، ويهدف هذا التعاون إلى تنفيذ مشاريع محددة وفقًا لإطار تعاقدي محدد يضمن حفظ مصلحة كل طرف مشارك وحقوقه.

ثالثًا: نشأة وتطور الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص

تنحدر ظهور الشراكة مع الجامعات منذ العصور الوسطى، عندما كانت الجامعات تتعاون وتتحالف مع الكنيسة والدولة والمجتمعات المحلية في تقديم التعليم والخدمات والمشورة. حيث كانت تلك الشراكة تهدف إلى تقوية السلطة والنفوذ والثقافة والدين في المجتمع، والتي تسهم بدور هام في نشر العلوم. (معايعة،٢٠٠٨)، وكانت بوادر انطلاق الشراكة في القرن العشرين، عندما دعا جون ديوي في كتاباته (١٨٩٩-١٩٠٢) إلى إنشاء ما يُعرف بـ "مدرسة ديوي" كمدرسة مختبرية تعاونية تابعة لجامعة شيكاغو(Catelli, 2021).

كما ازداد الاهتمام بالتعليم الجامعي والبحوث العلمية والإنفاق عليها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وذلك لحرص الدول واهتمامها بالتوسع المستمر، وزيادة عدد الطلاب المقبولين في الجامعات لجميع المستويات والمراحل (عامر، ٢٠١٩). إضافة إلى أن معظم الدول واجهت أزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية،

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

أثرت بشكل مباشر في التعليم الجامعي. مما أدى إلى اتخاذ العديد من الدول لسياسات إنفاق جديدة، وذلك لتقليل العبء والضغط على الحكومات في الانفاق على التعليم الجامعي، حيث اشتملت مشاركة القطاع الخاص في الانفاق وتمويل الجامعات، وتطوير طرق جديدة لدعم الجامعات والإنفاق عليها (عامر، ٢٠١٩).

وقد تطورت الشراكة مع الجامعات بشكل كبير في القرن العشرين، مع حدوث الثورة الصناعية والعلمية والتكنولوجية، التي أدت إلى زيادة الحاجة إلى البحوث والابتكار والتنافس في السوق العالمي. وقد أدت هذه الثورة إلى زيادة التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص في عدة مجالات مختلفة تتناسب مع احتياجات العصر الحديث (الحماد والنوح، ٢٠٢٢).

حيث أصبحت شراكة الجامعات مع القطاع الخاص أكثر تطورًا وتنوعًا وتعقيدًا في القرن الحادي والعشرين مع ظهور التحديات العالمية كالعولمة وما نتج عنها من ظهور مفهوم المنافسة في مجال عمل الجامعات، والثورة المعرفية والتكنولوجية، ومفهوم التنمية المستدامة حيث أسهمت الشراكة في إيجاد آليات وطرق وحلول مبتكرة ومتعددة لمواجهة تحديات العصر (عيد، ٢٠٢٠).

(٢-٣-١) جهود الجامعات في الوطن العربي

إن الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص بدأت مؤخرًا في جذب اهتمام الجامعات والقطاع الخاص في العالم العربي حيث حرصت العديد من الجامعات على إقامة ورش عمل وندوات واجتماعات ولقاءات لتعزيز الشراكة. وفي هذا الإطار، عقدت الجمعية السعودية لتطوير ونقل التقنية في عام٢٠٠٤، ورشة عمل بعنوان "مسارات التقنية كتخطيط استراتيجي للبحث العلمي والتقنية" في المملكة العربية السعودية، أكدت الورشة الحاجة الماسة لزيادة الدعم المالي للبحث العلمي والتطوير التقني من جميع القطاعات الحكومية والقطاعات الخاصة؛ كما أشارت إلى أهمية الفهم العميق لأدوات التخطيط الاستراتيجي لنقل التكنولوجيا وتطويرها. وأكدت الورشة ضرورة التعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص في تحديد أولويات البحث والتطوير وتمويلهما وتنفيذهما. وتعزيز المنافسة بين مراكز البحث الوطنية والجامعات السعودية والمؤسسات المتخصصة في تقديم خدمات البحث والدراسات العلمية (الثنيان،٢٠١٠).

كما أطلقت مصر في عام ٢٠٠٦ مبادرة "التعليم التكنولوجي" حيث تهدف المبادرة إلى توفير منظومة تعليمية تطبيقية عالية الجودة مبنية على شراكة الجامعات والشركات الرائدة حيث تسهم المبادرة في خلق فرص عمل للخريجين، وإعداد جيل قادر على التوظيف في أحدث مجالات التكنولوجيا (الهلالي،٢٠١٧).

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

ونظمت جامعة أم القرى في المملكة العربية السعودية ندوة بعنوان "الشراكة المجتمعية" في عام ٢٠٠٩ هدفت إلى تبادل الخبرات والمعارف والممارسات الناجحة في مجال الشراكة المجتمعية في البحث العلمي، وإيجاد الحلول المناسبة لتعزيز الشراكة حيث ناقشت مفهوم الشراكة المجتمعية وأهميتها ومعوقاتها ومبادراتها وتجاربها في مجال البحث العلمي.

كما أطلقت جامعة الملك سعود مبادرة المجموعات البحثية في المملكة العربية السعودية في تنظيمها "اللقاء السنوي للتميز البحثي" في عام ٢٠١٠. هدفت المبادرة إلى تعزيز الإنتاج البحثي الكمي والنوعي للجامعة، والنشر في المجلات العلمية، وتسجيل براءات الاختراع، ودعم التعاون البحثي بين التخصصات والقطاعين العام والخاص. وسعت المبادرة إلى تطوير بنية تحتية للبحث العلمي، وتوفير بيئة جاذبة ومحفزة للباحثين، وتبني شراكات تدعم الابتكار والتميز (جامعة الملك سعود، عمادة البحث العلمي)

رابعًا: أهمية الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص

تعتبر الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص من المجالات الرئيسة التي تلقى اهتمامًا كبيرًا من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء حيث تعد أحد أبرز الأمور الهامة لتنمية القطاعات المجتمعية بشكل إيجابي، حيث تحقق الشراكة التنمية الاقتصادية والمجتمعية عن طريق الابتكار والبحث العلمي المتطور؛ كما تسهم الشراكة في تعزيز التعاون والتكامل بين الجامعات والقطاع الخاص عن طريق إجراء الدراسات والمقارنة والبحوث المنهجية للمشاكل التي تواجهها مؤسسات القطاع الخاص مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع من خلال توفير فرص العمل وتحسين جودة الحياة.

كما يمكن لقادة المجتمع، من خلال الشراكة مع القطاع الخاص ومؤسساته، تطوير النظم التعليمية حيث تسعى عملية الشراكة إلى توحيد الجهود من أجل تحقيق الأهداف العامة والمشتركة، وتحديد شبكات العمل المشترك المستمر، وتوفير البنية التحتية المتطورة، ووضع الحلول الشاملة التي تساعد المجتمعات على تحقيق أهدافها الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية (محمد، ٢٠١٨).

ويؤكد البنك الدولي أهمية الشراكة من حيث إنها تُحسن من كفاءة الخدمات المقدمة للمجتمع، وتُمكن الحكومات من شراء خدمات البنية التحتية والخدمات العامة وتقديمهما، والاستفادة من موارد القطاع الخاص وخبراته(مجموعة البنك الدولي،٢٠٢٣)

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

خامسًا: أهداف الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص:

تتضح أهداف الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص من خلال سد فجوة المهارات المهنية المطلوبة في سوق العمل، وتلبية احتياجات سوق العمل بالموهوبين المزودين بالمعرفة العلمية والخبرة العملية؛ كما تهدف الشراكة إلى تمويل البحث العلمي حيث تسهم في زيادة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في الجامعات، ومنح الجامعات الحقوق الملكية الفكرية للشركات (صائغ، ٢٠١٥).

والشراكة بين القطاعين العام والخاص تسهم في تحقيق الأهداف العامة بشكل أكثر فعالية وشفافية ومسؤولية. وفي هذا السياق، أصدر مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في عام ٢٠١٢ مجموعة من المبادئ التي توجه دول الأعضاء في استخدام الشراكة، وتشمل المبادئ ما يلي:

١- إنشاء إطار مؤسسي واضح ومتوقع، على أن يكون المشروع مدعومًا من سلطات مؤهلة وذات موارد كافية.
٢- اختيار الشراكة بين القطاعين العام والخاص بناءً على قيمة المال.
٣- استخدام عملية الميزانية بشكل شفاف لتقليل المخاطر المالية وضمان نزاهة عملية الاقتناء (OECD,2012).

أكدت منظمة اليونسكو أهداف الشراكة في تطوير جودة التعليم الجامعي، وتعزيز الابتكار، وتحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد والمعرفة، وقد أطلقت مشروع الشراكة بين الجامعة والصناعة والعلوم (UNISPAR) في عام ١٩٩٣ (UNESCO,1995).

سادسًا: مجالات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص

الشراكة مع الجامعات والقطاع الخاص لها أشكال وصور مختلفة في عدة مجالات، حسب طبيعة الأطراف المشاركة وأهدافها ومصالحها، وفيما يلي أبرزها:

- **أولًا: الاستشارات**

تعتبر الاستشارات من أكثر أشكال العلاقات شيوعًا بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص، وتأخذ هذه العلاقة شكلين: الشكل الرسمي، مثل قيام الشركات بعقود استشارية مع جامعات في مجالات بحثية محددة وفي فترة زمنية محددة، مقابل رسوم متفق عليها بين مراكز الاستشارات في الجامعات والشركات الصناعية؛ والشكل الآخر وهي الطبيعة غير الرسمية للاستشارات والتي تكون بشكل فردي بين الباحثين في الجامعات والقطاع الخاص، ومعظم العلاقات الاستشارية تكون غير متكافئة بين الطرفين حيث إن الشركات هي التي تحدد نوع الخبرة والاستشارات المطلوبة، وتحال هذه الطلبات إلى المختصين في مراكز الاستشارات بالجامعات لتنفيذها مقابل رسوم محددة (محمد، ٢٠١٨).

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

- **ثانيًا: التطبيق العملي وتطوير البرامج والدورات**

تشمل هذه الشراكة، مشاركة القطاع الخاص في تنظيم الدورات وورش العمل والمؤتمرات في الجامعات، وهذا يسهم في تحسين جودة التعليم وتوفير التعليم المستمر لتلبية متطلبات سوق العمل. وتشمل أيضًا تنظيم الزيارات العلمية للقطاعين، حيث يتم تمكين طلاب الجامعات من القيام بالتطبيق العملي في القطاع الخاص مما يساعد الطلاب على الاستعداد بشكل أفضل لسوق العمل؛ ويتم أيضًا تبادل الخبرات والتجارب بين الموظفين في القطاعين مما يمكن الموظفين في كل قطاع أن يستفيدوا من الخبرات والمعرفة في القطاع الآخر، ويَنتُجُ عن ذلك تحسنٌ في الأداء وزيادة في الإنتاجية (السمحان، ٢٠٢١).

- **ثالثًا: البحوث التعاقدية والشراكة البحثية**

تتمثل هذه الشراكة في تمويل القطاع الخاص للأبحاث العلمية في الجامعة بهدف إيجاد حلول للمشكلات التي تواجه القطاع الخاص والمجتمع حيث تقوم هذه الشراكة بعقد اتفاقيات لتنفيذ مشاريع وأبحاث مشتركة مع الجامعة بهدف الاستفادة من المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة المتوفرة وتطبيقها على نطاق واسع (ماهر، ٢٠١٧).

- **رابعًا: منح الحقوق الملكية وبراءات الاختراع**

تتقدم الشركات بتمويل للجامعة من خلال اتفاقيات محددة، ويتم منحها الملكية الفكرية وبراءة الاختراع كجزء من الاتفاقية. بالإضافة إلى ذلك، يتم تمويل الأبحاث المشتركة بين العلماء في القطاع الخاص والجامعة (محمد، ٢٠١٨).

- **خامسًا: حاضنات التكنولوجيا**

حاضنة التكنولوجيا هي وجهة الراغبين بالدعم والإرشاد لإنشاء المشاريع، فهي تقدم العديد من الخدمات والتجهيزات تحت إشراف فني وإداري من قبل ذوي الخبرة، حيث إنها تساعد أصحاب مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخريجي الجامعات، ورجال الأعمال والأفكار- على تنفيذ أفكارهم ومشاريعهم وتطبيقهما. فالحاضنة تهدف إلى تبني ودعم المبدعين والموهوبين وتحويل أفكارهم ومشاريعهم من نموذج مبدئي إلى إنشاء المنتجات والاستثمار فيها، من خلال تقديم الخدمات والدعم المالي والدعم المادي والعملي للمبدعين للحصول على منتج يحقق قيمة مضافة في اقتصاد السوق (السمحان،٢٠٢١).

- **سادسًا: الكراسي البحثية**

تتمثل هذه الشراكة في تقديم رجال الأعمال أو القطاع الخاص لتمويل اللازم لإنشاء الكراسي البحثية في الجامعات، وذلك لدعم البحث العلمي في مجال علمي

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

محدد. حيث تسهم هذه الكراسي في استقطاب العلماء والطلاب الموهوبين الذين يمكنهم تعزيز المعرفة وتطويرها (وكالة العمادة لكراسي البحث، جامعة الإمام بن سعود الإسلامية).

- **سابعًا: التعليم التعاوني**

تشمل أشكال التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص في تقديم البرامج التدريبية، حيث يتم تدريب طلاب الجامعات في الشركات والمصانع، لاكتساب المهارات التي تسهل دخولهم إلى سوق العمل، وتقوم الجامعات بتدريب العاملين في القطاع الخاص لتجديد معرفتهم في مجالات تخصصهم (ماهر، ٢٠١٧).

سابعًا: آليات وطرق تنفيذ الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص

لتنفيذ الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، وتحقيق أقصى استفادة ممكنة والمحافظة على حقوق كل طرف يجب على القطاعين اتباع ما يلي:

أولًا: تحديد الأهداف والمجالات المشتركة للتعاون.

ثانيًا: تحديد القطاعات المعنية والمسؤوليات لكل طرف، والموارد المتاحة.

ثالثًا: توقيع اتفاقيات شراكة تحدد الالتزامات والحقوق والواجبات لكل طرف.

رابعًا: تنفيذ الأنشطة والمشاريع المتفق عليها في الوقت المحدد بما يتوافق مع الإطار القانوني والأخلاقي والمهني.

خامسًا: تقييم النتائج والمخرجات والتأثيرات والفوائد للشراكة.

سادسًا: تحديث وتطوير الشراكة بناء على التغيرات والتحديات والفرص. (المنصة الوطنية الموحدة)

ثامنًا: الاتجاهات العالمية في الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص

تسعى الجامعات في الدول المتقدمة إلى تحسين وتطوير العملية التعليمية بما يتناسب مع خصائص ومتطلبات الجامعة والقطاع الخاص والمجتمع، وهناك العديد من الدول التي لديها تجارب وخبرات في هذا المجال ويمكن الإشارة إليها على النحو الآتي:

المملكة المتحدة:

حرصت المملكة المتحدة على تحسين جودة التعليم، ورفع مهارات القوى العاملة، وتنمية مجال البحث والابتكار، ورفع النمو الاقتصادي؛ كما حرصت أيضًا على تلبية الاحتياجات الجديدة لسوق العمل من المهارات والمتطلبات، وإقامة شراكات تجارية قوية لإسهام الشراكة في تعزيز نجاح الاقتصاد ونموه (Higher education and industry, 2022).

وتمتلك جامعة أكسفورد أنجح الشراكات، فهي تتيح لشركائها استخدام خبرتها التعليمية واستخدام مواردها ومرافقها، والتعاون في البحوث والابتكارات

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

العلمية والاستشارات والاستثمارات وتمويل البحوث العلمية. وتحرص الجامعة على تعزيز بيئة تعزز رواد الأعمال الاجتماعيين والتجاريين. وقد حققت جامعة أكسفورد المركز الأول للمرة السادسة في تصنيفات Times Higher Education (THE) لعام ٢٠٢٢

بالإضافة إلى حرص الجامعة على تعزيز ثقافة التبادل المعرفي والابتكار والتفاعل الفعال، بهدف وصول البحوث والمعرفة إلى المجتمع المحلي والعالمي وانتشارهما. ولتحقيق هذا الهدف قامت أنشأت الجامعة شراكات مع الجهات العامة والخاصة، والتطوعية، والتجارية، والخريجين (Engagement and Partnership | University of Oxford,).

كندا:

تعتبر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص جزءًا مهمًا من النظام التعليمي في كندا. وأوضح تقرير اليونكسو للعلوم ٢٠١٨ اهتمام الحكومة الشديد بالشراكة، ففي يناير ٢٠١٣ وضعت خطة استثمار لعشر سنوات قادمة بمبلغ يصل إلى ٤٠٠ مليون دولار كندي للاستفادة من الاستثمار في القطاع الخاص، ومساعدة الحاضنات الناجحة وتوسيع دوائر خدمتها.

كما توفر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في كندا للحكومات ما يصل إلى ٢٧ مليار دولار كندي، وأضافت ١١٥ ألف وظيفة و٥ مليارات دولار كندي من الأجور الإضافية في المتوسط سنويًا (ROMOFF,2017).

ثالثًا: نشأة وتطور الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية

نشأت شراكة الجامعات مع القطاعات المختلفة في الولايات المتحدة الأمريكية وتطورت على عدة مراحل، حيث تم إنشاء وزارة التعليم في عام ١٨٦١ لتطوير عملية التعليم وجمع المعلومات لإنشاء الأنظمة التي تصب في مصالح الدولة. (Federal Role in Education, 2021)

وفي عام ١٨٩٠، قام مكتب التعليم بمنح إقرار قانون موريل الثاني، وخوَّله بمسؤولية إدارة الدعم للنظام الأصلي للكليات ولجامعات ومنح الأراضي، وبدأ التركيز على التعليم المهني والتدريب الزراعي والصناعي (Federal Role in Education, 2021).

وفي عام ١٩٤٩، أسس هنري فورد الثاني صندوق شركة فورد موتور Ford Motor Company، وهي مؤسسة منفصلة عن الشركة، تعمل كجزء خيري للشركة ولا ترتبط مباشرة بالمؤسسة. تقوم مؤسسة فورد بتقديم المنح من خلال مقرها الرئيس وعشرة مكاتب ميدانية دولية. بهدف دعم الأفراد والمؤسسات وتمويلها

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

لمعالجة الدوافع الأساسية لعدم المساواة. (Wayback Machine, 2009). قامت مؤسسة فورد بتقديم ٢٨٤.٨ مليون دولار أمريكي لتطوير والتنمية من خلال جهودها في تقديم المنح لعام ٢٠٢١. (Development Co-Operation Profiles, 2019)

وفي هذا السياق، أشار منتدى الاقتصاد العالمي في عام ١٩٩٩ إلى أهمية تعزيز التعاون والشراكة، وتشجيع الشركات لتقديم حلول للصعوبات والتحديات المجتمعية والاقتصادية (UNITED NATIONS).

وحرص مكتب الاتفاق العالمي للأمم المتحدة على التعاون بين منظمة الأمم المتحدة مع القطاع الخاص، وفي عام ٢٠٠٢ وضعت جين نيسلون، خططًا لتغطية قضايا الشراكة بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص للتصدي للتحديات العالمية من خلال الشراكة والتعاون.(Nelson & Office, 2002)

كما أكد الاتفاق العالمي للأمم المتحدة والمعهد العالمي للسياسة العامة في عام ٢٠٠٥ "تسهيل إصلاح الأمم المتحدة من خلال الشراكات" لوضع مبادرات تعمل على تعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص وكيفية استخدام الشراكات لتحفيز الإصلاح والابتكار في الأمم المتحدة.

وفي عام ٢٠١٠ أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية ٤٠٦.٦ مليار دولار للبحث العلمي والتطوير، وفي عام ٢٠١٥ بلغ الإجمالي ٤٩٤.٥، وفي عام ٢٠١٩ بلغ ٦٦٦.٩ مليار دولار. ومن هنا، يعد القطاع الخاص أكبر ممول للبحث والتطوير في الولايات المتحدة الأمريكية؛ وتتراوح نسبة تمويل القطاع الخاص بين ٦٩٪ و٧٥٪ على مدى ما يقرب عقدين من الزمن من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٩ (National Center for Science,2022).

وأطلق مكتب الأمم المتحدة في عام ٢٠١٩ مبادرة تسريع الشراكات، من أجل خطة عام ٢٠٣٠، بالتعاون مع بعض الشركاء، للإسهام في تسريع الشراكات الفعالة وتعزيزها للنهوض بأهداف التنمية المستدامة. (Multi-stakeholder partnerships | Department of Economic and Social Affairs) وهي استراتيجية مسرعة لشراكة لخطة عام ٢٠٣٠، فهي مبادرة تعاونية من قبل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (UN DESA) ومبادرة الشراكة، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للشراكات (UNOP)، والميثاق العالمي للأمم المتحدة، ومكتب التنسيق الإنمائي للأمم المتحدة. تهدف هذه المبادرة إلى الإسهام في تسريع الشراكات الفعالة بين أصحاب المصلحة المتعددين، والمشاركة في دعم أهداف التنمية المستدامة. وتقدم المبادرة الدعم المباشر في مجالات مختلفة للتدريب على

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

الشراكات والخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة 2030 (Agenda Partnership Accelerator).

رابعًا: أهمية الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية

للشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية أهمية كبرى وتتمثل هذه الأهمية في تنمية روح ريادة الأعمال وتنمية القدرة التنافسية، والاستثمار في التعليم الجامعي، ورفع كفاءته، وتطوير المهارات، وتوفير الخبرة العلمية المعرفية للقطاع الخاص، واستفادة مؤسسات القطاع الخاص من نتائج البحث العلمي وتحقيق الابتكارات (محمد، ٢٠١٥).

كما في عام ١٩٩٢، أكد الأمين العام للأمم المتحدة أهمية الشراكة مع القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة؛ وهذا ما يعكس الاعتراف بأن القطاع الخاص يمكن أن يلعب دورًا حاسمًا في تحقيق الأهداف العالمية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة؛ فالشراكات يمكن أن تسهم في تحقيق التحولات الكبيرة المطلوبة لتحقيق التنمية المستدامة، وتقديم الدعم المالي.(Gomez-Echeverri, 1997)

خامسًا: أهداف الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية

وتهدف شراكة الجامعات مع القطاع الخاص إلى إيجاد حلول للمشاكل التكنولوجية، والاقتصادية، والبيولوجية، والاجتماعية. وأدى التعاون الفعال والاتصال المستمر إلى تحفيز مجالات وأسواق جديدة، وإنشاء مجالات أكاديمية وقطاعات صناعية جديدة.(Lynch & Garton, 2023)

كما تهدف إلى تحسين اداء الطلاب وإعدادهم للمنافسة العالمية من خلال دعم جودة التعليم وضمان فرص المساواة للجميع. وتهدف أيضًا إلى تطوير النظام التعليمي لخدمة الطلاب والمجتمع ورفع الوعي وحل المشكلات والقضايا التي تواجه التعليم والمجتمع، ونشر الاكتشافات والأبحاث؛ كما تهدف إلى التميز في البرامج التي تغطي جميع مجالات التعليم(Federal Role in Education, 2021)

وتؤكد اليونسكو أن الشراكة تحقق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة من خطة عام ٢٠٣٠ والذي ينص على "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع" بحلول عام ٢٠٣٠ (UNESCO, 2013).

سادسًا: مجالات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية

تتمثل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في مجموعة متنوعة من الأشكال والأوجه. وفيما يلي بعض الأمثلة على أنماط هذه الشراكة:

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

أولًا: العقود والخدمات الاستشارية في جامعة ييل

- مكتب العقود في جامعة ييل (OSP)

يتولى مكتب عقود المشاريع الممولة (OSP)، مسؤولية مراجعة وتفاوض وتنفيذ العقود مع الشركات والحكومة الفيدرالية والمؤسسات، بالإضافة إلى الاتفاقيات مع المؤسسات غير الربحية والجهات الحكومية الأخرى. يقدم الفريق الدعم والمعلومات اللازمة لأعضاء هيئة التدريس والموظفين المشاركين في العقود. ويسهم المكتب في تعزيز التعاون البحثي مع الشركات، لتوسيع القدرات البحثية والتكنولوجية لأعضاء هيئة التدريس والموظفين في جامعة ييل، وتسهيل تطبيق نتائج البحوث المفيدة (Contracts at Yale | It's Your Yale, n.d).

- عقود إعارة المعدات

وهي اتفاقية لتنظيم إقراض المعدات لجامعة ييل، للاستفادة منها في البحث العلمي، ويكون الاقتراض من قبل شركة خاصة تملك المعدات اللازمة؛ وتتيح الاتفاقية للباحثين في جامعة ييل استخدام المعدات خلال فترة الاقتراض. وبمجرد انتهاء فترة القرض، يتعين إما إعادة المعدات أو ترتيبات أخرى مع الشركة مالكة المعدات. فقد تفرض الشركة المقرضة للمعدات قيودًا على كيفية استخدام المعدات (Other Agreements | It's Your Yale, n.d).

- عقود التعاون

هي اتفاقية تعاونية تستخدم عندما ترغب جامعة ييل وقطاع آخر أو عدة قطاعات في التعاون لتقديم اقتراح ردًا على طلب التماس؛ وتتفق القطاعات جميعها على طريقة التعاون بينهم، وكيفية التعامل مع الملكية الفكرية، ونتائج البحث، والشروط التي ستكون سارية في حالة منح الجائزة (Other Agreements | It's Your Yale, n.d).

ثانيًا: العقود والخدمات الاستشارية في جامعة ستانفورد

- عقود التعاون

هي عقود تعاونية بين أعضاء هيئة التدريس بجامعة ستانفورد والقطاع خاص، حيث يتيح التعاون بين أعضاء هيئة التدريس وباحثي الشركة الذين لديهم اهتمامات متشابهة تحقيق أهداف البحث المشتركة. تُستخدم اتفاقيات التعاون عندما يقوم كل طرف بإجراء الأبحاث اللازمة للمشروع، ويتحمل كل طرف تكاليفه الخاصة. (Collaboration Agreements | Industrial Contracts Office, n.d)

- عقود نقل البيانات (DUAs)

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

هي اتفاقيات في جامعة ستانفورد تغطي حقوق استخدام البيانات والمعلومات السرية وحماية البيانات حيث يعد الوصول إلى البيانات والمعلومات عنصرًا أساسيًا في البحث في جامعة ستانفورد (Data Agreements | Industrial Contracts Office, n.d).

- عقود اقتراض المعدات (ELAs)

هي عقود في جامعة ستانفورد لإعارة المعدات من القطاع الخاص إلى جامعة ستانفورد لأغراض البحث العلمي. تعرض الشركات إقراض معدات متخصصة لمختبرات ستانفورد لأغراض البحث العلمي. ويتفاوض مكتب ICO لتوقيع العقود والاتفاقيات والشروط مع شركات اقراض المعدات، حيث يحدد العقد المسؤوليات والضمان على المعدات المقروضة. وقد تفرض بعض الشركات شروط لكيفية استخدام المعدات أو إمكانية مشاركتها داخل المختبرات. (Equipment Loans | Industrial Contracts Office, n.d)

ثالثًا: البرامج والدورات بين الجامعات والقطاع الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية

- مختبرات ستانفورد إمباكت Stanford Impact Labs

تعد المختبرات حلقة وصل بين العلماء والباحثين والقطاع الخاص لتنمية البحث والتطوير للعلوم الاجتماعية، وإيجاد حلول لقضايا المجتمع، وهي تقدم الدعم المالي، والتدريب المهني والشراكة الفكرية، وتوجيه الطلاب والباحثين للطريقة الأمثل في استخدام خبراتهم ومواهبهم في تحسين المجتمع. ويتعاون Stanford Impact Labs مع مركز هاس للخدمة العامة Haas Center for Public Service[١] لتوفير فرص لأعضاء هيئة التدريس للعمل في مؤسسات القطاعين العام والخاص، كجزء من برنامج "الإجازات في الخدمة". هذا يسمح لأعضاء هيئة التدريس بتطبيق خبراتهم ومعرفتهم في أرض الواقع، للإسهام في سد الفجوات التعليمية بين البحث الأكاديمي والمشاكل الاجتماعية لتحقيق تأثير إيجابي على المجتمع (Stanford University, 2020).

- برنامج Yale Entrepreneurial Institute

هو برنامج يقدم لدعم رواد الأعمال في جامعة ييل، وتسريع نمو المشاريع الناشئة. يقدم البرنامج ورش عمل ومسابقات وبرامج تدريبية وتوجيهية وتمويلية للطلاب والخريجين والأساتذة الذين لديهم أفكار مبتكرة وقابلة للتطبيق في مجالات

[١] Haas Center for Public Service هو مركز يربط بين الدراسة الأكاديمية والخدمة المجتمعية والعامة لتعزيز المجتمعات وتطوير القادة.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

مختلفة، مثل الصحة والتعليم، والبيئة، والتكنولوجيا، وغيرها. ويتعاون البرنامج مع شركاء من القطاع الخاص. (Entrepreneurship and Innovation Across Yale, 2021)

رابعًا: الدورات التدريبية

- دورات مركز دراسات ريادة الأعمال Stanford GSB

يعمل المركز منذ تأسيسه في عام ١٩٩٦ في جامعة ستانفورد، على إعداد قادة رياديين ذوي بصيرة، ويعزز المركز الخبرة والمعرفة حول ريادة الأعمال والابتكار، من خلال الدورات التدريبية، ومشاركة أبحاث أعضاء هيئة التدريس حول الابتكار، ومشاركة الشركات الناشئة، وتمويل المشاريع. ويقدم المركز أكثر من ٥٠ دورة تدريبية مختلفة في مجال ريادة الأعمال والابتكار، ويتم تقديمها من قبل أعضاء

ثانيًا: مفهوم الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية

وترى جامعة الملك عبد العزيز أن الشراكة هي علاقة بين طرفين، يسعى كل طرف إلى تحقيق الأهداف والغايات المشتركة بينهما فهي تساعد في ترجمة الأهداف الأساسية والاستراتيجيات الخاصة لكل جهة عن طريق الممارسات والمبادرات والأنشطة والفعاليات المشتركة بينهما لتحقيق التكامل في مختلف المجالات والإمكانات المادية والبشرية.

وتعرف وزارة التعليم الشراكة بأنها *"اتفاقية تعاون بين وزارة التعليم ومنشأة خاصة يتم من خلالها التشارك في الخبرات، والأصول المتاحة لكلا الطرفين لإيصال خدمة أو منتج للنفع العام، بالإضافة إلى إتاحة المشاركة في المصادر والمخاطر، والأرباح المحتملة نتيجة هذا التعاون".*

ثالثًا: نشأة وتطور الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية

ظهر أول نظام تعليمي في المملكة العربية السعودية في عام ١٩٢٦م، حيث يعد بمثابة إرساء حجر الأساس لنظام التعليم، ثم انتشر واتسعت صلاحية النظام حيث في عام ١٩٥٣م تطور النظام وأسند إليه التخطيط والإشراف على التعليم، (وزارة التعليم،١٤٤٣) وفي عام ١٩٦٩م هدفت عملية التخطيط في المملكة العربية السعودية إلى استثمار وتنمية الموارد البشرية والاقتصادية في المجتمع لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وإنشاء البنية التحتية، وتوسيع وتنويع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار والإسهام في التنمية الاقتصادية من خلال استغلال الموارد الاقتصادية المحلية وتنميتها(الحواس، ٢٠٢٠).

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

ولقد أنشئت وزارة التعليم العالي في عام ١٩٧٥م، لتتولى تنفيذ وإشراف المملكة العربية السعودية في التعليم العالي، وقد حظي التعليم الجامعي بدعم مالي ضخم في الميزانية، والدعم في إنشاء جامعات وكليات تطبيقية، حيث تبنت وزارة التعليم العالي التوجهات حديثة في البحث العلمي والتخطيط المستقبلي. (وزارة التعليم،١٤٤٣)

كما أصدر مجلس الوزراء في عام ٢٠٠٤م اللوائح المنظمة لمشاركة القطاع الخاص في مجال الأعمال الإلكترونية، وتحدد اللوائح التي تنظم عملية التعاون والشراكة بين القطاع الحكومي مع الخاص وتحديد المسؤوليات والحقوق والواجبات لكل طرف. (المنصة الوطنية الموحدة)

رابعًا: أهمية الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية

تبرز أهمية الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، حيث اهتمت الرؤية في توفير أفضل الخدمات للمجتمع وزيادة نمو الاقتصاد والنمو المعرفي، حيث تسند بعض المسؤوليات للقطاع الخاص، لتحسين أداء القطاعات الحكومية بالتعاون بين القطاعين العام والخاص، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق عقد شراكات مع القطاع الخاص لتنفيذ أجزاء من هذه الخطة. (المركز الوطني لتخصيص)

تعد الشراكة من الأمور التي تهتم بها الأنظمة التعليمية، وأشارت وزارة التعليم السعودية إلى أن الشراكة تسهم في تحقيق مبدأ التنافس وتحسين تكافؤ الفرص التعليمية والذي يسهم في بناء رحلة تعليمية متكاملة (وزارة التعليم).

وللشراكة أهمية كبيرة لما تحققه من تعزيز فرص الاستثمار في المباني التعليمية، والبحث العلمي، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لتحقيق التكامل بين الجهات الحكومية المشرفة على التعليم، وبين الشركات الاستثمارية التي تسعى للاستفادة من الفرص المتاحة في هذا المجال (وزارة التعليم،١٤٤٤هـ).

خامسًا: أهداف الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية

أشار تقرير اليونسكو ٢٠١٨ إلى أن الشراكة تهدف إلى الزيادة في تحصيل التعليم والتدريب، واستثمار القوى العاملة وتطويرها وتحسين الاقتصاد. وقد عقدت المملكة العربية السعودية اتفاقًا مع فنلندا، باعتبارها تملك أحد أفضل أنظمة التعليم في العالم، للاستفادة من خبرتها في هذا المجال. حيث يتضمن هذا الاتفاق تبادل البرامج والخبرات الأكاديمية والأبحاث، وإقامة مشاريع بحثية مشتركة، وتنظيم الندوات والمؤتمرات العلمية لتحسين جودة التعليم والتدريب المهني والأداء الأكاديمي لدى للطلاب (وزارة التعليم، ١٤٤٣هـ).

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

وتسعى وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية إلى تحقيق شراكات مع القطاع الخاص للنهوض بالقطاع ودعمه وتطويره. فتلك الشراكات تسهم في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها رؤية المملكة ٢٠٣٠، وذلك استجابة لما يلقاه قطاع التعليم من القيادة، والاهتمام بتطوير العملية التعليمية، وتهيئة البيئة المناسبة للطلاب والطالبات (وزارة التعليم).

كما تهدف وزارة التعليم إلى تحقيق التعاون والتكامل بين القطاعين العام والخاص في مجال التعليم، وذلك لتحقيق النمو والتقدم في هذا القطاع الحيوي (وزارة التعليم,١٤٤٤).

سادسًا: مجالات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية

أولًا: العقود والخدمات الاستشارية في جامعة الجوف

تقدم جامعة الجوف ممثلةً في معهد البحوث والدراسات الاستشارية والتدريب خبرات أعضاء هيئة التدريس لجميع القطاعات الحكومية والخاصة، وكذلك قطاع الاستثمار وفق قواعد متفق عليها، وذلك بهدف التركيز على الجودة، وتحسين الإنتاج والأعمال، وتطوير ودعم قدرة تلك القطاعات على المنافسة في جميع الأسواق ذات الصلة (جامعة الجوف، مكتب الاستشارات).

ثانيًا: العقود والخدمات الاستشارية في جامعة الملك عبد العزيز

تتمثل العقود والاستشارات في جامعة الملك عبد العزيز في معهد البحوث والاستشارات الذي أنشئ عام ١٩٩٨، وهذا المعهد هو الهيئة المسؤولة عن الشراكة ما بين الجامعة وما بين القطاع الخاص. وتمكن الهيئة من الاستفادة من الفرص البحثية والاستشارية خارج الجامعة، وتقديم الجامعة في شكل بيت استشاري وطني للخبرات، وكسب ثقة المجتمع بالتوجه نحو اقتصاد المعرفة، وتقديم حلول مبتكرة لقضايا التنمية للجمهور والقطاع الخاص وتحقيق قيمة مضافة وتنافسية للجامعة (لائحة معهد البحوث والاستشارات، ٢٠٠٢).

ينظم المركز التابع لجامعة الملك عبد العزيز العديد من الفعاليات التدريبية مثل الدورات والبرامج واللقاءات وورش العمل، والتي تستهدف تطوير الكفاءات الإدارية والسلوكية والقيادية للمتدربين، وتحفيزهم على الإبداع الفكري والعملي. ويوفر المركز خدماته التدريبية للقطاعين العام والخاص على شكل برامج تدريبية مكثفة تركز على تنمية المهارات الذهنية والسلوكية وتفعيلهما التي تمكن المتدرب من الارتقاء في مجال عمله ومواكبة الجديد والحديث في مجال عمله (جامعة الملك عبد العزيز ٢٠١٧).

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

- **برنامج باحث**

هو برنامج في جامعة الملك عبد العزيز لدعم الباحثين العلميين ما بعد الدكتوراه والأساتذة المساعدين في سبيل إبراز إبداعاتهم البحثية وتنمية مهاراتهم في كتابة المشاريع البحثية وإدارتها، وذلك في إطار أولويات البحث العلمي التي تخدم خطط المملكة في التنمية وفق رؤية ٢٠٣٠ (جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠٢٣).

رابعًا: الدورات التدريبية

- دورات الإرشاد المهني

تقدم جامعة الجوف بالتعاون مع مؤسسة صندوق الموارد البشرية ورشة تدريبية للإرشاد المهني، تهدف إلى تعريف الطلاب بمفهوم الهوية وعناصرها، وتزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة للدخول في سوق العمل ومواجهة التحديات والفرص فيه، وتعليمهم كيفية كتابة السيرة الذاتية وتصميمها والتسويق الشخصي للذات، وتدريبهم على كيفية إجراء المقابلات الشخصية بثقة واقتدار (جامعة الجوف).

- منصة مهارات

هي منصة للتعلم الإلكتروني تقدمها جامعة الملك عبد العزيز؛ تنفذ العديد من الدورات التدريبية، وتهدف إلى تطوير مهارات الأفراد الأكاديميين، وتقديم المهارات المطلوبة في سوق العمل للطلاب وتأهيلهم للوظائف، وتعزيز المحتوى الرقمي العربي، وتحسين ممارسات التعليم الإلكتروني بما يتوافق مع المعايير التعليمية؛ كما تهدف إلى دمج التقنية بالعملية التعليمية (منصة مهارات للتعلم الإلكتروني)

- مركز إعداد قيادات المستقبل

مركز تابع لجامعة الملك عبد العزيز ويهدف المركز إلى تطوير وتنمية مهارات القيادة لطلابها ومنسوبيها وتأهيلهم لخدمة وطنهم ومجتمعهم في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ حيث يسعى لبناء استراتيجية فعالة تسهم في التعرف إلى القيادات المستقبلية من الطلاب والمنسوبين وصقل مواهبهم القيادية وتزويدهم بالمعلومات اللازمة التي تناسب الرؤى المستقبلية للجامعة. ويقدم برامجَ متكاملة تشمل سلسلة من الإجراءات لانتقاء الطلاب المؤهلين والشغوفين بالقيادة والحريصين على خدمة المجتمع؛ ومن ثم يتم ترشيحهم لحضور دورات تدريبية وورش عمل ومحاضرات وحوارات ومشاريع حول المهارات القيادية (جامعة الملك عبد العزيز،٢٠١٩).

سابعًا: آليات وطرق تنفيذ الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية

يمكن إيجاز آليات وطرق تنفيذ وتعزيز الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص بما يلي:

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

- كراسي البحث العلمي

كما أن من التطبيقات العملية أيضًا استقطاب كراسي البحث العلمي التي تعد الصورة المثالية لتحويل التعليم العالي إلى عمل مؤسسي يخدم الناس بالدرجة الأولى، وينمي المعرفة، ويقدم الحلول لمشاكل المجتمعات. ويتم تمويل الكرسي العلمي من خلال دعم مالي دائم أو مؤقت يقدمه فرد أو مؤسسة خاصة أو شخص اعتباري لدعم برنامج بحث معين، ومن أبرز أهداف الكرسي العلمي تحقيق نقلة نوعية نحو التميز والإبداع على المستويين الإقليمي والعالمي، وتفعيل دور الجامعة للإسهام في إيصال مجتمع المملكة العربية السعودية إلى مجتمع المعرفة والفكر والتنمية والتطوير العلمي، واستثمار الكوادر المحلية المبدعة والاستفادة من الخبرات الدولية لتحقيق شراكات علمية ناجحة من خلال استقطاب أساتذة عالميين في مجال البحث العلمي، وتنويع مصادر الدخل القومي بما يحقق الحفاظ على المكاسب الوطنية والتنمية البشرية والفكرية للأجيال القادمة (معهد البحوث و الاستشارات - الكراسي العلمية، ٢٠١٣).

- حاضنات الأعمال

حرصت المملكة العربية السعودية على إنشاء منصات تحتضن رواد الأعمال ودعم الشركات الناشئة وتزويدها بالأدوات والمعرفة اللازمة لتحقيق النجاح في سوق العمل. حيث تعتبر حاضنة الأعمال في جامعة الملك عبد العزيز منصة متكاملة تهدف إلى دعم وتطوير المشاريع الناشئة والقائمة لطلاب الجامعة وخريجيها. تقدم الحاضنة بيئة مساندة تتضمن مجموعة من الخدمات المتنوعة تتراوح بين توفير المساحات العملية والمعدات المكتبية، وصولًا إلى تقديم الاستشارات والتدريب في مجالات متعددة مثل الإدارة، والتسويق، والمالية، والابتكار. كما تعمل الحاضنة على تسهيل التواصل والتعاون بين مراكز المنظومة والعاملين عليها، وذلك من خلال تقديم خدمات ومعلومات متكاملة ومحدثة للمشاريع المستفيدة. وبهذا، تعمل الحاضنة على تزويد المشاريع بالموارد اللازمة لتحقيق النجاح والتطور المستدام (جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠١٩).

ثامنًا: القوى والعوامل المؤثرة في الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية

أولًا: العامل الجغرافي

ونظرا للأهمية الجغرافية التي تحظى بها مدينة الجوف، تم إنشاء مركز أبحاث الزيتون بالجامعة في عام ١٤٣٤ لتحقيق الخطة الاستراتيجية لجامعة الجوف في خلق بيئة بحثية تحقق التميز محليًا وإقليميًا، وتعزز السمعة العالمية لجامعة الجوف، وانتماءها لمنطقة منتجة للزيتون كمعلم ثقافي وحضاري. ويشجع المعهد

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

الأساتذة وطلاب الدراسات العليا على الإسهام في الأبحاث المختصة (جامعة الجوف، مركز أبحاث الزيتون).

أما مدينة جدة، فتعد من أهم المدن في المملكة العربية السعودية، لكونها من أكابر محافظات منطقة مكة المكرمة من حيث المساحة، وهي تمتد على ساحل البحر الأحمر، وتبعد عن مكة حوالي ٩٦ كم، وتبعد عن المدينة المنورة بمقدار ٤٢٠ كم تقريبًا، وموقعها المميز والقريب من أهم المدن الإسلامية، ووقوعها على ساحل البحر الأحمر جعلها من أكثر الأماكن الجاذبة للسياح (مصطفى، ٢٠٢٠).

ومنح الموقع الجغرافي لمدينة جدة دورًا كبيرًا في المجالين الاقتصادي والسياحي، فهي تسهم في دعم اقتصاد الدولة تجاريًا، لاحتوائها على ميناء جدة وهو أكبر ميناء بحري في البحر الأحمر، ويتم من خلاله تصدير البضائع واستيراد. كما أن جدة تمتلك أكبر عدد من البروج وناطحات السحاب في المملكة فهي تضم ١٣٥ ناطحة سحاب وبرجًا، وتحتل المركز الثاني في المساحة بعد الرياض. وموقعها على ساحل البحر الأحمر جعلها غنية بالحياة البحرية، مما أسهم في نمو الاقتصاد البحري وجعلها مرغوبة للسياح (مصطفى، ٢٠٢٠).

ثانيًا: العامل الاقتصادي

للدور الاقتصادي أهمية كبرى، ويعد اقتصاد المملكة العربية السعودية من أكبر عشرين اقتصادًا في العالم، وأكبر اقتصاد في العالم العربي. (World Bank, 2022). وتحرص المملكة على استمرارية نمو اقتصادها، حيث سجلت نموًا خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٣ بدعم الأنشطة غير النفطية بنسبة ٪٦.١ (وزارة الاقتصاد والتخطيط)

ويعد تطور التعليم في المملكة العربية السعودية جزءًا أساسيًا من التحول الاقتصادي في البلاد. ويساعد التعليم المتطور على تجهيز الشباب السعودي بالمهارات اللازمة لسوق العمل في ظل اقتصاد قائم على المعرفة؛ كما تسعى الحكومة إلى إجراء إصلاحات تعليمية بعيدة المدى (وزارة التعليم،١٤٤٢).

وتدرك المملكة العربية السعودية أهمية بناء مجتمع متماسك ومتطور يستند إلى شراكات فعالة مع القطاع الخاص والمنظمات غير الربحية التي تمثل المجتمع المدني. وفي هذا السبيل، سعت المملكة العربية السعودية إلى تعزيز هذه الشراكات وتوفير الدعم والتحفيز والتسهيلات لها، لتحقيق زيادة في الإنتاجية والنمو الاقتصادي الذي يسهم في رفع مستوى المعيشة وتحسين جودة الحياة، وتعظيم الأثر الاجتماعي في ترسيخ قيم الاستقرار والتوازن والوحدة الوطنية (المنصة الوطنية الموحدة).

وأسهمت الشراكة بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، في تحسين عملية إعداد الميزانية العامة للدولة وتنفيذها بجودة عالية؛ كما أن الشراكة مع القطاع

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

الخاص زادت من فرص تفعيل دوره كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي، ومساهم كبير في خلق فرص العمل للمواطنين (المنصة الوطنية الموحدة).

وقدمت وزارة التعليم العديد من المبادرات والاستثمارات لتنمية التعليم، كما أتاحت فرص للاستثمار القطاع الخاص في المرافق التعليمية (وزارة التعليم،١٤٤٢)

ثالثًا: العامل السياسي

لعب العامل السياسي دورًا كبيرًا في تطور الشراكة مع القطاعات المختلفة، حيث أطلقت المملكة رؤية ٢٠٣٠ في عام ٢٠١٦، وهي خطة استراتيجية طموحة لتحويل الاقتصاد والمجتمع والبيئة، وتعزيز القدرات التنافسية والابتكارية والاستدامة. وتعتمد رؤية ٢٠٣٠ على مبدأ الشراكة بين جميع الجهات ذات الصلة، وتهدف إلى تحقيق الاندماج والتكامل والتنسيق بين القطاعات والمستويات والمناطق، وتوسيع دائرة المشاركين في صنع القرار، والتنفيذ، والمتابعة، والتقييم (رؤية المملكة٢٠٣٠،٢٠٢٢).

وفي عام ١٤٢١، تم إنشاء صندوق تنمية الموارد البشرية لتنمية الموارد البشرية وتطويرها من خلال مبادرات وتعاون مع القطاع الخاص، للإسهام في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية وتوطين الوظائف في القطاع الخاص، وتوفير الايدي العاملة المؤهلة والمدربة (صندوق تنمية الموارد البشرية).

وفي هذا السياق، اهتمت المملكة العربية السعودية بتحقيق التنمية الوطنية وتحقيق رؤية ٢٠٣٠، وذلك من خلال تفعيل دور القطاع الخاص والقطاع غير الربحي والمجتمع المدني في المشاركة في العملية التنموية والابتكارية والتطويرية، وتوفير الدعم والتحفيز والتسهيلات والحوافز لهذه القطاعات، وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والتنظيم والرقابة على أدائها، وتوسيع مجالات التعاون والتنسيق والتكامل بينها وبين القطاع العام حيث قامت بإنشاء المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي عام ١٤٤٠، الذي يهدف إلى تنظيم القطاع غير الربحي في المملكة وتطويره وتنميته (المنصة الوطنية الموحدة،١٤٤٥).

ولحرص المملكة العربية السعودية على تحقيق التكامل والتعاون مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، تم توقيع اتفاق العلا في قمة الخليج في العام ٢٠٢١، وتربط المملكة العربية السعودية بدول الخليج العربي علاقات تاريخية وجغرافية وثقافية، ودينية، واقتصادية، وأمنية. ويشير هذا الاتفاق إلى تنسيق المواقف والسياسات والمصالح الخليجية، وتحقيق الاندماج الاقتصادي والتجاري، وتعزيز الأمن والاستقرار والتضامن والتعاون العسكري والأمني، وتطوير العلاقات الثقافية، والاجتماعية، والإعلامية، والرياضية(محبوب، ٢٠٢٢).

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

المصادر والمراجع

أولًا: المصادر والمراجع باللغة العربية

المراغي، أحمد عبد الإله. (٢٠١٦). *مستقبل التعليم الجامعي والقانوني*. المركز القومي للإصدارات القانونية.

عمر، أحمد مختار. (٢٠٠٨). *معجم اللغة العربية المعاصرة*. عالم الكتب.

العريقي، آمال عبد الوهاب أحمد. (٢٠١٤، أبريل١٢-١٣). *نماذج من التجارب العالمية والإقليمية في مجال الشراكة بين القطاع الخاص والمؤسسات البحثية*. [عرض ورقة] ورشة عمل. جامعة تعز، اليمن.

عبد الموجود، محمد عزت: الصورة في جامعات الخليج، ولماذا التعاون بين القطاع الخاص وبين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي. *مجلة رسالة الخليج العربي(مكتب التربية العربي لدول الخليج)*، ٥٢، ١٤١٥هـ١٩٩٤/م.

درادكة، أمجد ومعايعة، عادل. (٢٠١٤). الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك. *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي*، ١٥ (٧). ٩٧-١٢٣.

الحواس، حمد خالد. والعصيمي، أحمد محمد. (٢٠٢١). الدور المأمول من تعزيز العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص في ظل رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*، ٥ (٥)، ١-١٨.

جامعة الإمام محمد بن سعود. (٢٠١٧). *منتدى الشراكة المجتمعية الخامس في مجال البحث العلمي: الأدوار التكاملية لمؤسسات المجتمع لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠* .

جامعة الملك عبد العزيز. (١٤٢٦). *الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات في الأبحاث*. سلسلة دراسات يصدرها معهد البحوث والاستشارات. الإصدار الخامس. نحو مجتمع المعرفة.

الدهمش، خالد محمد عبد الله. (٢٠١٩). دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠. *مجلة كلية التربية* – جامعة الزقازيق. ١٠٢ (١). ٢٠٥ – ٢٤٣

رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ . برنامج التخصيص https://2u.pw/YMeh4Py

مراد، سامي. (٢٠١٦، نوفمبر ٢٢-٢٤). *سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في التنمية الإدارية بالمملكة العربية السعودية*. [عرض ورقة] مؤتمر التنمية الإدارية في ظل التحديات الاقتصادية. معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

أحمد، شاكر، زيدان، همام. (٢٠٠٣). *التربية المقارنة: المنهج – الأساليب – التطبيقات*. مجموعة النيل العربية.
عبد الله، شتيوي. (٢٠١٩). *التعليم العالي*. كلية العلوم- الجامعة الأردنية. دار اليازوري العلمية.
الشمري، عادل عايد. (٢٠١٧). تحديات الإدارة الجامعية في الجامعات السعودية الناشئة وسبل مواجهتها. مجلة كلية التربية -عين شمس، ٢ (٦١)، ٦٠ – ١١٨.
الشثري، عبد العزيز ناصر. (٢٠١٤). جامعات الشركات كمدخل لتفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية* – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٣٤، ١٣ – ٨٤.
الحايس، عبد الوهاب جودة. (٢٥-٢٣ مايو، ٢٠٠٩). *الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي وتحدياتها بسلطنة عمان*. المنتدى الدولي للشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي. جامعة الإمام محمد بن سعود. الرياض. ٢١٧-١٨٣
الأحمد، هند محمد عبد الله. (٢٠٢٠). تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء. *مجلة العلوم التربوية* - جامعة الإمام محمد بن سعود مجلس العلوم التربوية. الرياض، ٤، ٤٣٠-٤٧٨.
محريق، مبروكة. (٢٠٢٠). *التعليم العالي*. مجموعة النيل العربية.
مجمع اللغة العربية بالقاهرة. (١٩٩٨). المعجم الوسيط (ط.٣). إصدار مجمع اللغة العربية.
سمحان، منى عبد الله صالح. (٢٠٢١). الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في تحقيق جودة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية. *مجلة التربية - جامعة الأزهر*، ١٩٠ (٤)، ٢٩٥-٣٣٦ .
تعالبي، نوال علي. (٢٠١٥). *الحوكمة البيئية العالمية*. مركز الكتاب الأكاديمي
المنصة الوطنية الموحدة. (١٤٤٣). https://2u.pw/p7KYtoo
وزارة التعليم | الشراكات مع القطاع الخاص. (١٤٤٣). https://2u.pw/HnJXuVb
وزارة التعليم. (٢٠٢١, مارس ٣٠). وزارة التعليم تطلق سلسلة من ورش العمل لتعزيز الشراكة بين الجامعات وقطاع الصناعة في المجالات ذات الأولوية الوطنية. https://2u.pw/GVVW8NK
الثنيان، سلطان. (٢٠١٠). *الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية: تصور مقترح*. جامعة الملك سعود.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

صائغ، عبد الرحمن بن أحمد. (٢٠١٥). *تطوير الأداء الأكاديمي في الجامعات السعودية في ضوء تحديات العولمة ومتطلبات اقتصاد المعرفة: أنموذج مقترح*. المؤتمر التربوي الأول لتطوير الأداء الأكاديمي لكليات التربية: رؤية استشرافية.

محمد، هالة أحمد إبراهيم. (٢٠١٨). تفعيل دور الشراكة البحثية في تحقيق الميزة التنافسية للجامعات المصرية، *مجلة كلية التربية*، جامعة المنوفية، ٤ (٣٣).

الشثري، عبد العزيز ناصر. (٢٠١٤). جامعات الشركات كمدخل لتفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية*.

شعبان، منال أحمد حسن. (٢٠١٢). الشراكة بين القطاعيين العام والخاص في التعليم المصري ومعوقات تطبيقها. *مجلة كلية التربية*، جامعة المنصورة.

سيد، موسى. (٢٠٠٧). *الخبرة الدولية في المشاركة المجتمعية في التعليم قبل الجامعي وإمكانية الاستفادة منها في مصر*. المؤتمر العلمي الخامس لقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية: تطوير التعليم في الدول العربية بين المحلية والعالمية، كلية التربية، جامعة الزقازيق.

يوسف، داليا طه محمد. و دربالة، رقية عيد محمد.(٢٠١٩). الشراكة البحثية بين بعض الجامعات الأجنبية وقطاع الأعمال وإمكانية الإفادة منها في مصر -جامعة المنيا نموذجًا- دراسة مقارنة.

جمال، الدهشان. (٢٠٠٩). الجامعات وخدمة الصناعة: الواقع والآفاق المستقبلية. المؤتمر العلمي الأول لتسويق البحوث التطبيقية الجامعية. البحث العلمي في خدمة الصناعة، قاعة الاحتفالات الكبرى، جامعة المنوفية.

سعيد، أمل. (٢٠١٣). دراسة مقارنة للأداء البحثي في بعض الجامعات الأجنبية وإمكانية الإفادة منها في مصر، *مجلة التربية*، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ٤٦ (١٦).

محمد، كمال. (٢٠٠٦، مارس٨-٩). *خبرات عالمية في آليات تفعيل الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي التكنولوجي والمجتمع وإمكانية الاستفادة منها في محافظة أسوان: رؤية عالمية*. المؤتمر العلمي الثالث: جودة التعليم في ظل الشراكة بين كليات التربية ووزارة التربية والتعليم، جامعة جنوب الوادي - كلية التربية، أسوان، مصر.

المعاوي، عبدالله سعيد. (٢٠٢١). تأثير الشراكة بين القطاع العام والخاص على مستوى جودة الخدمات – دراسة ميدانية على النقل المدرسي بمحافظة المخواة – المملكة العربية السعودية – مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

الحواس، حمد. (٢٠٢٠). تصور مقترح لتعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة. *المجلة الدولية التربوية المتخصصة*، ٤ (٩).

البدراني، سالم. (٢٠٢١، نوفمبر١٣). التعليم في السعودية والتنمية الاقتصادية، *صحيفة مال*.

نظام جامعة الملك عبد العزيز، وزارة المالية والاقتصاد الوطني. (١٤٠٣). مطابع الحكومة الأمنية.

لائحة معهد البحوث والاستشارات. (٢٠٠٢م). مطابع جامعة الملك عبد العزيز.

جامعة الجوف، مكتب الاستشارات، على الرابط الآتي: https://2u.pw/RP86Piv

منطقة الجوف. قاعدة معلومات الملك خالد بن عبد العزيز. روجع بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٣٠.

سكان منطقة الجوف. الهيئة العامة للإحصاء السعودية. روجع بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٣٠.

مدحت، أبو النصر ومحمد، ياسمين. (٢٠١٧). *التنمية المستدامة -مفهومها -أبعادها - مؤشراتها*.

الحماد، أمل إبراهيم والنوح، عبد العزيز سالم. (٢٠٢٢). تجارب عالمية في الشراكة الاستثمارية بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال التعليم العالي وسبل الاستفادة منها: حاضنات الأعمال الجامعية أنموذجًا. *مجلة البحوث التربوية والنفسية والاجتماعية*، ٤١ (١٩٤)، ٤٤٧–٤٨٤.

الخضير، خضير سعود. (١٩٩٩). *التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: بين الطموح والإنجاز*. العبيكان للنشر.

الداعوق، محمد رضى. (٢٠٠٥). *العولمة- تداعياتها وآثارها وسبل مواجهتها*. دار الكتب العلمية.

الدليمي، عبد الرزاق. (٢٠١٩). *العلاقات العامة وإدارة الأزمات*. دار اليازوري

الزيدي، وليد كاصد. (٢٠١٩). *سلسلة مصطلحات معاصرة/الفيدرالية: دراسة في المصطلح والمفهوم والنظرية*.

آل الشيخ، عبد العزيز. ومحمد، السيد البشري. والوليعي، عبد الله ناصر. (٢٠٠٠). *دراسات في جغرافية المملكة العربية السعودية: الجزء الأول*. العبيكان للنشر.

السويفي، وائل صلاح. (٢٠٢٢). *تطوير التعليم.. رؤية استشرافية.. نماذج للتنمية المهنية لبيئات*. وكالة الصحافة العربية.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

الشيحة، عدنان. والرقابي، نورة. (٢٠٢٣). تطبيق مفهوم الجامعة الريادية: جامعة الأميرة نوره بنت عبد الرحمن مثالًا. *المجلة العربية للإدارة*، ٤٣ (١)، ٣١٣– ٣٣٦.

العلا، ليلى محمد (٢٠١٣). مفاهيم ورؤى في الإدارة والقيادة التربوية بين الأصالة والحداثة. دار المنهل.

العواملة، حسن أحمد. (٢٠٢١). سياسات التكيف الهيكلي وأثرها على التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. دار الخليج للنشر والتوزيع

اللحياني، سمية غازي مسلم (د.ت). *نحو تصور للجامعات البحثية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠*. استرجع في ٢٦ نوفمبر، ٢٠٢٣, من https://2u.pw/xtrK2Mg

الهدف ١٢-ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة. (د.ت). التنمية المستدامة. استرجع في ٢٥ نوفمبر، ٢٠٢٣ من https://2u.pw/ckRIA16

برجر، تشارلز كندل. (٢٠٢١). أُسس ومفاهيم وتخطيط التنمية الاقتصادية. وكالة الصحافة العربية.

بغدادي، منار محمد إسماعيل. (٢٠١٢). تطوير التعليم في ضوء تجارب بعض الدول. دار المنهل.

جامعة الجوف: البحوث التعاقدية والشراكات البحثية. استرجع في ٢٥ نوفمبر، ٢٠٢٣، من https://2u.pw/Hzq4F78

جامعة الجوف: رؤية. (د.ت). استرجع في ٢٥ نوفمبر، ٢٠٢٣, من https://2u.pw/xzH4pg9

جميل، مطر والدين، هلال علي. (١٩٨٣). النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية. Kotobarabia.com.

راضي، جواد والعنزي، سعد. (٢٠٢٢). التحالفات الاستراتيجية في منظمات الأعمال (مفاهيم ومداخل وتطبيقات). دار اليازوري.

ربيع، محمد عبد العزيز. (٢٠١٧). التنمية المجتمعية المستدامة. ktab INC.

شاويش، وليد مصطفى. (٢٠١١). السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي. المعهد العالمي للفكر الإسلامي

صندوق تنمية الموارد البشرية. (د.ت). وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. استرجع في ٢٧ نوفمبر، ٢٠٢٣ من https://2u.pw/pivo7hv

عبد الرؤف، طارق. وعامر، محمد. (٢٠١٩). التعليم الجامعي. دار اليازوري.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

عيد، هالة فوزي محمد. (٢٠٢٠ يناير). تطوير أداء القيادات الجامعية في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين. *المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية*، ١ (٣) ٣٣٩-٣٨٥.

قاسم، أحمد فتحي عبد المجيد. (٢٠٢٢). القدرة التنافسية للأعمال والازدهار الاقتصادي المستدام في البلدان العربية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

قناوي، عبد الرحيم قاسم. (٢٠١٨). المشاركة المجتمعية في التخطيط العمراني. دار المنهل.

كافي، مصطفى يوسف. (٢٠١٧). التنمية المستدامة. دار المنهل.

الهلالي، الهلالي الشربيني. (٢٠١٧). البرامج التنفيذية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر. مجلة بحوث التربية النوعية - جامعة المنصورة

محبوب، عبدالحفيظ عبد الرحيم. (٢٠٢٢). الامن الخليجي من منظار مختلف. E-Kutub Ltd.

محمد، نادر، ويارا سالم، وميكيل ايبانيز، ولونزو ايبانيز. (٢٠٢٣). البنك الدولي. https://2u.pw/aX2Ahll

مركز القرار للدراسات الإعلامية. (٢٠٢٢). جولة ولي العهد تجسيد لدور المملكة القيادي. مركز القرار للدراسات الإعلامية. https://2u.pw/Ogxe1zV

مصطفى، هايدي. (٢٠٢٠). معلومات شاملة عن مدينة جدة السعودية—موسوعة. https://2u.pw/aiewloB

معهد البحوث والاستشارات-الأبحاث التعاقدية. (٢٠١٤, أبريل ١٠). https://2u.pw/1SDqKdC

معهد البحوث والاستشارات-الكراسي العلمية. (د.ت). استرجع في ٢٢ نوفمبر، ٢٠٢٣, من https://2u.pw/pEzAA9u

ثانيًا: المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية

Custom Programs. (n.d.). Home. Retrieved December 1, 2023, from https://unisa.edu.au/connect/executive-education/custom-programs/

Catalogue.nla.gov.au. Retrieved December 2, 2023, from https://catalogue.nla.gov.au/catalog/359446

UNESCO. (1995). Conference on University-Industry Science Partnership in Africa. Phys.org. https://phys.org/news/2023-

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

07-korean-team-room-temperature-ambient-pressure-superconductor.html

OECD. (2012). Recommendation of the Council on Principles for Public Governance of Public-Private Partnerships. OECD.

Hire UniSA facilities. (n.d.). Home. Retrieved December 1, 2023, from https://unisa.edu.au/connect/enterprise-hub/services/facilities/hire-unisa-facilities/.

Crawford, K. (2021, September 9). Impact Lab Design Fellows Move Science Towards Public Impact | Impact Labs. https://impact.stanford.edu/news/impact-lab-design-fellows-move-science-towards-public-impact

Warner, David & Palfreman, David: Higher Education Management- The Key Elements, SRHE and Open University Press, Buckingham, 1996

For Industry | Industrial Contracts Office. (n.d.). Retrieved November 28, 2021, from https://ico.stanford.edu/industry

Greve, C. (2007). Public–Private Partnerships: An International Performance Review. Public Administration Review Industrial Contracts Office. (n.d.). Retrieved November 28, 2021, from https://ico.stanford.edu/

Larkin, J. (2019, October 16). Telstra partners with five Australian universities to better prepare the workforce of the future. https://telstra.com.au/content/tcom/aboutus/media/media-releases/Telstra-partners-with-five-Australian-universities-to-better-prepare-the-workforce-of-the-future Partner Universities. (n.d.). Retrieved December 6, 2021, from https://www.tafesa.edu.au/apply- enrol/uni-pathway-programs/partner-universities.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

Rampersad, David, H. K. H.-S. (2019). Tertiary Education–Private Sector Engagement: A Strategic approach to catalysing innovation, economic revitalization, and inclusive development in CARICOM countries. Revista Educación Superior Y Sociedad (ESS), 31(31), 42-57. Recuperado a partir de https://www.iesalc.unesco.org/ess/index.php/ess3/article/view/110

Sadran, P. (2019, September 25). public-private partnership. Encyclopedia Britannica.
https://www.britannica.com/topic/public-private-partnership

Telstra partners with five Australian universities to better prepare the workforce of the future. (2019, Oct 16) (n.d.). Retrieved December 1, 2021, from https://telstra.com.au/content/tcom/aboutus/media/media-releases/Telstra-partners-with-five-Australian-universities-to-better-prepare-the-workforce-of-the-future

Writers, S. (2020, March 17). TCS partners with Macquarie Uni for AI finance skills. https://www.itnews.com.au/news/tcs-partners-with-macquarie-uni-for-ai-finance-skills-539272

Christopher, Beaver. (2005).” The Rise and Rise of the Corporate University: the emerging corporate earning agenda”, The International Journal of Management Education, vol.5, no.1.

Rob, Paton. (2005).Corporate Education Strategies Corporate Universities in Practice.

Greg G. Wang and Judy Y. Sun& Jessica J. Li& Xuejun Qiao:.(2008).Exploring the Corporate University Phenomenon, Online Submission, Paper presented at the Academy of Human Resource Development International Research Conference in the Americas, Panama City, FL, Feb 20-24.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

Parham, Dean. (2018). "Microeconomic Reforms and Recovery in Australia's Growth in Productivity and Standards of Living". Assistant Commissioner - Productivity Committee, Canberra Conference of Economists.

Harrington ،Marilyn (2008). "Enrolments, attendance and providers". Preschool education in Australia. Parliamentary Library .

White, S., Bloomfield, D., & Le Cornu, R (2010): Professional experience in new times: issues and responses to a changing education landscape, Asia-Pacific Journal of Teacher Education, 38(3), p 188.

Lampert , J., & Burnett, B.(2015): Teacher education for high poverty schools. Dordrecht, Netherlands: Springer Press.

Dinham, S. (2013): Connecting clinical teaching practice with instructional leadership, Australian Journal of Education, 57, pp 228-231.

Dinham, S. (2012): Walking the walk: The need for school leaders to embrace teaching as a clinical practice profession, university of Victoria .

Kim Creasy (2005): The effects of a professional development school program on student achievement as measured by the Iowa test of basic skills, teacher perceptions of school climate, and pre-service teacher reflections, Doctoral dissertation, the graduate faculty of the university of Akron, Ohio.

Berry, B., Montgomery, D., & Snyder, J. (2008): Urban teacher residency models and institutes of higher education: Implications for teacher preparation, Center for Teaching Quality, pp 1-31

Solomon, J. (2009): The Boston Teacher Residency: District-based teacher education. Journal of Teacher Education, 60(5), pp 478-48 .

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472